

في مواجهة الاخطار: نداء الى الحوار وتنظيم الجزائريين

اقترح لتشكيل جمعيات مواطنة

غازي حيدوسي، حسين مالطي، عمر بن ذرة، مجيد لعربي

لقد تدهورت وضعية البلد بشكل عميق بعد عشرين سنة من انقلاب 11 جانفي 1992 وتوقيف المسار الديمقراطي. ان تدهور الوضع داخليا والسياق العالمي يتطلبان يقظة كبيرة وتجنيدا اوسع وعاجل اذا اردنا ان نجنب بلدنا الذي سجنه نظام مقطوع عن الواقع تدنست قيمه وتاريخه. وكذلك من اجل تفادي ان تنهب ثرواتنا الوطنية من قبل استعمار جديد يتجدد دوما ومفترس اكثر وحتى لا تتعرض حياة ابنائنا لتهديد أتباعه في الداخل.

ان الوضعية مثيرة للقلق. وهي تتطلب قراءة صحيحة ورزينة حول مستقبل بلدنا الذي لا يجب ان يكتب عليه ان يعيش دوما تحت الهيمنة وان يدفع دوما الدم غاليا ليتخلص منه، ثم يعاود من جديد الرجوع الى نفس الوضع الاستعماري. ان التقييم الصحيح للوضعية وحده الكفيل باستخلاص الافاق السياسية الصحيحة والواقعية.

تعيش الجزائر وضعية خطيرة. لذلك نحن مطالبون بالتجند الفعال من اجل مقاومة وطنية شعبية، مقاومة مواطنة ومنظمة من اجل انقاذ البلاد والحفاظ على مستقبل شبابه المرهون.

هذا الاقتراح موجه إلى كل الجزائريين نساء ورجالا، عمالا وفلاحين، موظفين وتجار، مثقفين إطارات مدنية وعسكرية، أطباء ومهنيي الصحة، معلمين وطلابا، عمال القطاعين العام والخاص، أجراء ومقاولين، نقابيين و فنانيين وحرفيين، من يقيم في الجزائر وخارجها، إلى الجميع. أمام الفراغ السياسي والغموض ينبغي لنا أن ننظم أنفسنا من اجل:

-رفض التدخل الأجنبي من خلال رفض انتخابات مفبركة باملاءات غربية

-التجند الجماعي عن طريق تشكيل جمعيات مواطنة

-المقاومة الوطنية حول حكومة أصيلة تقود الإصلاحات وتحضر لانتخابات حقيقية تكرس دولة القانون والسيادة الشعبية.

-تحسين وانجاز هذا المقترح من اجل تأسيس جمعية مواطنة.

عرض الوضعية

لقد كان بلدنا عرضة باستمرار للتدخل الأجنبي. كما أن غالبية المنطقة العربية يراودها أن تخضع للهيمنة نهائيا، والدور القادم على إيران التي ما تزال تقاوم. إن الحرب معلنة سياسيا بالشروط الأمريكية والاملاءات الأمريكية التي تهدف إلى إصلاح المؤسسات بهدف الإضعاف الدائم للشعوب العربية من خلال الحروب الأهلية وتعميم الفقر والتخلف الهيكلي.

إن رهانات الحرب التي اتخذت شكل التهديد والابتزاز والتدخل المباشر واضحة، مهينة، ومتسلطة هي:

-الاستحواذ على النفط

-الاستحواذ على احتياطات العملة في أوقات الأزمات المالية الكبرى للعالم الغربي

-إخضاع الشعوب التي ترفض الهيمنة الاسرائيلية التي يتبناها الصهاينة والمتماشية تماما فكر الهيمنة الغربي.

-قطع الطريق على أية فكرة ومشروع إصلاح تربوي سياسي واقتصادي من شأنه أن يقودنا إلى هضبة حضارية حقيقية

لقد هيأت الأنظمة العربية "الوطنية" منها و"الإسلامية: منذ ستين سنة الظروف الداخلية لاستعمار جديد عن طريق الديكتاتورية والرشوة والاستبداد والتقسيم.

2- بعد أن أخفقت الدول العربية في تحقيق تحرير أوطانها وفي إقامة دولة القانون والعدالة والرقى الاجتماعي والاقتصادي، أصبحت منفصلة عن شعوبها تماما. هذه الشعوب أدارت لها ظهرها وأضحت تتمنى غالبا التدخل الأجنبي معتقدة بسداجة، أو البعض منها، أنها يمكن أن تتخلص من طغاتها. إن انعدام حس المسؤولية والرشوة أديا بالشعوب الإسلامية إلى افتقاد ثقافة المقاومة التي سمحت لهم بالتغلب على مدى قرون على الانحطاط كما سمحت لهم برفض الاستعمار.

3- إن الولايات المتحدة والحلف الأطلسي وفرنسا والمملكة المتحدة يفرضون في وضع كهذا "إصلاحا" مخزيا في جانبيين:

-تنصيب برلمانات بحسب صيغة الانتخابات المراقبة التي تلغي الشعوب وبحسب النموذج الكلاسيكي لمراقبة السكان في الغرب. هذه القوى تريد أن تفرض نظام حكم تمارسه أقلية من التقنوقراط ومن الاوليغارشيات المالية والعصب. إننا نرفض مثل هذا النقاش الزائف حول الانتخابات الذي يقدم خطأ وكأنه أسمى صور التعبير

الديمقراطي طالما أن الممارسة السياسية والاقتصادية والإعلامية للشعب لم تبرز بعد.

فرض على الأنظمة الزبونة اتفاقيات اقتصادية وتجارية ومالية غير عادلة لا أحد من التيارات السياسية والإيديولوجية يدينها ما دام العمى السياسي قائما. هذه الاتفاقيات تخرب الشعوب كل يوم، وتمنعها من النضال من أجل العيش الكريم والحفاظ على كرامتها وانتزاع فتات من كعكة بقوة نضالها، وهي الآن محرومة منها.

ولو حاولت هذه الأنظمة أن تتخلص من هذه الاملاءات فإن الغرب، باسم حقوق الإنسان والتدخل الإنساني، يعلن عليها الحرب بمباركة الأمم المتحدة والجامعة العربية.

هل جاء دورنا؟ منذ شهور ونحن عرضة للهجومات، ونهان يوميا، وحكامنا صامتون. السفير الأمريكي يجوب الجزائر معلنا عن تصميمه لإملاء السياسة الخارجية في مكافحة الإرهاب، وفي طريقة تسيير الجيش، والانتخابات، وقانون المحرقات. إن القوى الاستعمارية ترفع لهجتها وتطالب بالحساب. ألم يقدم وزير الخارجية برنامج إصلاحات النظام أمام الجمعية الوطنية الفرنسية؟

إن صمت الدولة المريب وخضوعها دون نقاش أو مقاومة هو دليل على تمالكها. فهي خوفا من فقدانها السلطة واعتقادها المتمتع برحمة الولايات المتحدة ليس أمامها إلا الخضوع.

انه موقف خضوع محسوب مسبقا تطالب به الولايات المتحدة والنااتو وإسرائيل إلى غاية زوالها. إن الدولة المتجاهلة للمخاطر الخارجية، العاجزة على مواجهتها، غائبة تماما عن الاستجابة لمشاكل المواطنين وتجنبيهم الوقوع في الفرقة والغموض.

في مثل هذا الوضع من الغياب والتفكك، وفي الوقت الذي تتعامل الدولة أو ما تبقى منها بسلبية مع التطورات الجيوسياسية ها هو النظام يعلن عن انتخابات لا تركز على أجندة وطنية يملئها الحكم الراشد، انتخابات لا تبشر إلا بديل ديمقراطي، هو في الحقيقة مجرد واجهة، ولا يستجيب إلى التطلعات الشعبية. هذه الانتخابات تندرج في إطار سيناريو أجنبي هو نفس السيناريو الذي ألقى انتخابات 1991-1992. إن الولايات المتحدة ترعى اليوم هذه الانتخابات لأنها مقتنعة أن انتصار الإسلاميين المدينون لها بالكثير لا يعيد النظر في مصالحها الاقتصادية ولا في اختياراتها الإستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بإيران. ومثلهم مثل الحكام ومعارضين الواجبة فإن الإسلاميين كما يدعون صامتون في انتظار دورهم كبديل.

إنهم مثل الحكام منصرفون عن انشغالات الناس اليومية ومستقبلهم. وعلى سبيل المثال لا يوجد أي مسعى لخلق مناصب شغل، وحول سياسات التصنيع، وحول ديناميكية التحول نحو الحريات وحول بروز جبهة للدفاع عن السيادة الوطنية. وكل ما نراه هو البقاء في الحكم أو الوصول إليه. أما الوصول إلى الحكم وإما

انتقام بدون برنامج سياسي اقتصادي أو اجتماعي. لقد طغت المصلحة الماركنتيلية الحزبية على أي اعتبار وطني أو جيوسياسي. إن الحياة اليومية للأجراء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي بين يدي السوق الموازي سواء تعلق الأمر بالمواد الغذائية أو قطع الغيار أو الأدوية أو الحاجيات الأخرى. إنها الفئات المعوزة من السكان هي التي تعاني من قانون الاقتصاد الموازي في انتظار المعاناة من قانون العولمة الإمبراطورية.

باختصار، فإن الشعب بفعل الصدمات التي عانى منها أصبح غير مبال بعدم كفاءة وغياب الدولة الذي يتجلى في:

عجز الأعدان الاقتصاديين الخواص والعموميين عن الإنتاج الفعال للثروة الوطنية وتوزيعها توزيعاً فعالاً وعادلاً.

العجز عن إنتاج فكر سياسي.

هذان شرطان أوليان للإصلاح، و الذي يتطلب إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية وكذلك ثورة شاملة تقود إلى طريق النهضة الأصيلة التي يرغب فيها الكل.

هذه الشروط حجبتها السباق نحو المناصب والجري وراء المال والتنظيم الفتوي والعصبيات والحكم الاستبدادي. إن النزعة الصيبانية والاستبداد يعلوان على الحاجة الماسة للتفكير والتنظيم والفعل. وحتى وإن كانت الأنظمة وطنية على نحو زائف إسلامية على نحو كاذب حدائية على نحو سطحي أو خليط من كل هذه التيارات، فإن النظام لا يتزعزع بسبب تعقد الأجهزة المبنية على اقتسام الربوع المالية والتبعية للخارج.

لا ينبغي للجزائريين أن ينخدعوا بتناوب زائف بين النظام الحالي والثوار المزيفون. فكلاهما يفقد إلى برنامج سياسي واقتصادي والى مشروع وطني. وكلا النظامين سيكون تابعا مرغما على تقديم التنازلات، أو خصمان في حرب أهلية قادمة. والسيناريوهان يخدمان الولايات المتحدة والحلف الأطلسي وأشباه الامبرياليات. على الجزائريين أن ينفضوا أياديهم من الأحنداث الخارجية وان يتوحدوا حول المقاومة ومرادفها الاستقلال الوطني.

7- إن الواقع العنيد، المناقض للحلف الأطلسي، سيبني بفضل النضج السياسي الكبير للجزائريين خارج أطر الدولة، وإحداث قطيعة مع التنظيم الكلاسيكي للأجهزة. هناك نساء ورجال مرتبطون بشعبهم وبوطنهم معروفون بتباقتهم ونزاهتهم الأخلاقية والفكرية وإخلاصهم للمثل للعليا لأول نوفمبر. هؤلاء الجزائريون في انسجام تام مع أنفسهم ومع التاريخ وقيم بلدهم يتساءلون وي طرحون الأسئلة على الضمير الجمعي، هل نحن قابلون للاستعمار؟ هل كتب علينا أن نعيش من جديد ما عشناه طيلة 132 من قبل؟

أفق سياسي

إننا ندعو الجزائريين، مدنيين وعسكريين، القادرين على التعبير والفعل أن يقوموا بذلك بسرعة ودون انتظار الأمر الواقع، المتمثل في حدوث وضعية مرتقبة لا رجعة فيها وغير مقبولة.

1- نوجه دعوتنا إلى العزيمة الثابتة للمواطنين، رجالا ونساء، وإلى عزيمة الجيش الوطني الشعبي، جنودا وضباطا، من أجل الوقوف جبهة موحدة في وجه الولايات المتحدة والحلف الأطلسي وأشباه الامبرياليات من أجل صدهم عن مهاجمتنا، وتحطيم سيادتنا، واستعمارنا من جديد، وتفكيك بلدنا، والاستيلاء على خيراتنا الوطنية، أو جرنا نحو اقتتال داخلي لا يَحتمل.

2- ندعو الجزائريين لعقد جمعيات مواطنة في أقرب الآجال، وبحسب الوسائل المتوفرة محليا في عموم التراب الوطني من أجل التعبير معا عن مقاومتهم للتدخل الأجنبي وكذلك من أجل مناقشة المطالب السياسية في سبيل الانعتاق وبلورة اقتراحات التغيير السلمي لبلدنا من الجزائريين ولأجلهم.

3- ندعو لبناء دولة جديدة بهذا الاسم تعمل من أجل الديمقراطية واحترام السيادة الوطنية. هذه الدولة دولة القانون والكرامة تبدأ وتنشأ من جمعيات المواطنة. ويجب أن تعبر عن قدراتها في التنظيم وفي تجنيد كل المواطنين من أجل الورشات السياسية والاقتصادية الكبرى للإصلاح الحقيقي. الإصلاح الذي حلمنا به خلال ثورة 1954 المجيدة. إن الوضعية الملموسة التي يمر بها البلد استثنائية، والإجابة ينبغي أن تكون في مستوى الرهانات: يوجد حل وطني وينبغي لنا أن نعمل على بلورته. فلنعمل على أن تكون جمعيات المواطنة فضاء وزمانا يوحدان الجزائريين الشغوفين بالحرية والعدالة. فضاء وزمانا لتأسيس جزائر حرة جديدة مستقلة وذات سيادة. جمعيات المواطنة هذه ستكون ملتقيات حيث يتجسد التضامن الاجتماعي والكلمة السياسية الحرة، وتنبثق منها أرضية للتفكير والعمل لصالح المقاومة والرفي.

4- جمعيات المواطنة يجب أن تكون مكانا تدرس فيه أوضاع ملموسة في ظل المشاركة والحرية، وبدون خلفيات إيديولوجية، وبعيدا عن أي عقلية فتوية أو تعصب حزبي، تتطور بذكاء وانسجام في سبيل الوصول إلى تقديم فرضيات واقتراحات جامعة وشاملة. نحن بلد في تغير مستمر، وهذا يتطلب نقاشا حيويا واستراتيجيا خارج الأجهزة والمؤسسات التقليدية المتكلسة والمرتشاة. وليس من حق المبادرين بهذا النداء تنصيب أنفسهم أوصياء على جمعيات المواطنة لكن هم في خدمتهم، إذا طلبوا ذلك بالنصح وتقديم الخبرة.

5- ندعو إلى ديناميكية اجتماعية وإلى ممارسة سياسية ثورية سلمية لبناء وتنظيم وهيكله كوادر وأقاليم جمعيات المواطنة، انطلاقا من خلية المواطنة في الحي إلى جمعية المواطنة على مستوى الوطن ككل مروراً بجمعيات المواطنة الإقليمية. إن جمعيات المواطنة ليست تنظيما فوضويا، وليست أداة لمحاربة النظام القائم، وليست وسيلة لحزب معتمد أو يؤسس لاحقا. بل هي بديل مستقل وديناميكي يمكنه أن يفرض التغيير والقطيعة عن طريق:

مشاركة المواطن في حوار الأفكار

المبادرة التاريخية لإنقاذ الجزائر

قوة الاقتراح السياسي والاقتصادي من أجل جزائر مستقلة ذات سيادة مزدهرة، دون تمييز أو إقصاء

6- ندعو من أجل هذا أن نتحلى بروح المواطنين الذين يستمدون الشرعية من خلال الاعتراف المتبادل والاختيار الحر لقدراهم في التحليل والقول والاقتراح والعمل. إن استقلاليتنا عن الحكام والأحزاب والخارج مسألة حيوية من أجل ضمان هذه القدرة، وأن نكون قوة اقتراح من أجل التحرير وتشيد أمتنا. ندعو إذن إلى عدم التقوقع داخل مواقع المعارضة من أجل المعارضة، وأن نعول على أنفسنا كمواطنين وعلى العمل الذي يمكن أن نقوم به ونطوره متضامنين لصالح مؤسساتنا الجماعية ولصالحنا كأفراد. إن المواطنة التي نطمح إليها نبنها بأنفسنا، وهي التي تحدد مضمون وسير دولة القانون والديمقراطية والمؤسسات الوطنية دون استبعاد أو انحياز إيديولوجي.

7- ندعو إلى الإيمان والثقة في ثقافتنا المشتركة وفي قيمنا الراسخة. ندعو إلى احترام هويتنا الوطنية و الاعتراف ببراء سكاننا عربا وبربرا. نحن أقوياء بترائنا الوطني الغني والمتنوع الذي لم يفلح لا الزمن ولا تقلبات الاستعمار إن يدنسه أو يمحيه. لذلك لا ينبغي أن نقف موقف المنتظر الباحث عن حلول تسقط من السماء. بصفتنا مواطنين فإننا لا نحل محل الوصايات البيروقراطية القائمة، ولنا جماعة من معتصي السلطة يقيمون شرعيتهم على القوة والسلاح.

ندعو على وجه الخصوص القوات الخاصة، الطيران، العسكري البحرية الوطنية وقياداتها، وضباط وضباط الصف، ان لا يجيدوا عن مهمتهم المتمثلة في الدفاع عن التراب الوطني حتى لا يجدوا أنفسهم في دوامة جهنمية تخدم مصالح الحلف الأطلسي.

8- ندعو إلى التعبير عن تعلقنا بالجيش الوطني الشعبي الذي نريده قويا موحدا وشعبيا في خدمة الشعب واختياراته كمواطن، جيش ليس خاضعا لنظام خفي يعمل ضد مصالح الشعب. ينبغي للجيش الوطني الشعبي ومن يقودونه أولا وقبل كل شيء أن يحترموا ثقافتنا وقيمنا. ان نداءنا يحذر كل من تسول له نفسه إيهام الناس أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب الشعب عن طريق القول بأنها تريد معاقبة الجنرالات الجزائريين حبا في الشعب وإحقاقا للعدالة. إنها مناورة دنيئة لكسب تعاطفنا وجعلنا نعيش على الأوهام، فهم في الواقع لا يحركهم إلا هدف واحد هو خدمة مصالحهم. إن مشاكلنا وخلافتنا يجب أن تحل بيننا وبأنفسنا وبما يخدم مصالحنا الوطنية.

9- ندعو جمعيات المواطنة إلى ترقية نظام من الحكم الراشد السياسي والاقتصادي يكون بطبيعة الحال ديمقراطي

مستقر عادل وناجع يحترم ثقافتنا وقيمتنا. يكون فيه السياسيون تحت رقابة مواطنين أحرار ومسؤولين بلا ديكتاتورية. ندعو إلى اقتسام شفاف وناجع للسلطات والصلاحيات بين رؤس الجمهورية والمنتخبين والسلطة التنفيذية بحيث يحكم البلد ككل منسجم.

10- ندعو إلى إقامة نظام برلماني. فالنظام البرلماني بصيغته الحالية ليس تريباقا وليس ضمانا كافيا ضد عودة الديكتاتورية. ندعو إذن إلى تحسين نظري منهجي وعملي للنظام البرلماني المعتمد في الجزائر. في ثقافتنا الحالية، فإن وضع الجهاز التنفيذي والسلطة التشريعية وجزء من السلطة القضائية تحت نظام الأحزاب هو رهان خطير. ينبغي كشرط أولي التأسيس للنضج السياسي والحرية إزاء التدخل الأجنبي وإلا سيكون من الخطر واللامسؤولية، في هذه الحال، إخضاع الديمقراطية والحكم والمؤسسات والشعب الجزائري إلى أحزاب سياسية منبثقة عن اقتراع عام، حتى ولو تم ذلك في ظروف فظاهرة من الشرعية والشفافية. ينبغي إذن أن نؤسس لإطار الشرعية البرلمانية وخلق الحد الأدنى من الضمانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا أحد يمكنه المساس بها:

-المصالحة الوطنية

-غرس الشعور الديمقراطي وروح المواطنة التي تمنع الحاكم من أن يكون ظالما وتحمي المحكوم من يصبح مقهورا. ويناط بجمعية المواطنة مهمة إنشاء مرصد للسهر على نضج الوعي الاجتماعي والسياسي والسير الشفاف للمؤسسات والنظر في الضمانات السياسية والاقتصادية والإعلامية من أجل احترام الحريات.

-ضرورة أن تقول العدالة المستقلة كلمتها في مناخ المصالحة الوطنية وبمسؤولية أخلاقية ومدنية وجزائية في الانتهاكات القانونية ضد الشعب الجزائري وضد عائلات ضحايا ومفقودي عنف العشريتين الأخيرتين

ندعو إذن حالا إلى رفض النظام المتسم بالتقليد الذي يريدون فرضه علينا، كما ندعو إلى — مرحلة انتقالية ديمقراطية. المرحلة الانتقالية لثورة المواطنة الجزائرية يجب أن تستمر إلى أن تستعيد الجزائر عافيتها السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية والدبلوماسية. جمعيات المواطنة غير المتحيزة والمشكلة من مختلف الفئات وحدها تحدد الرزنامة طالما أنها هي ديناميكية وضمن نجاح ثورة التحرير الوطني.

ندعو إذن من باب الواقعية والفعالية الاجتماعية والسياسية إزاء المؤامرة الدولية إتاحة الوقت الكامل لظهور أحزاب سياسية في مستوى تطلعات البلد وموقعه الجيوسياسي. هذا الوقت سيستغل بالطبع لممارسة تدريجية وتحسين تجربة الحياة البرلمانية، وكذلك معارضة ايجابية وبناءة تدعم ما يجب دعمه وتندد وتعارض ما يستحق التوبيخ.

11- ندعو إلى احترام فترة انتقالية بالصيغة التالية

- نظام مختلط يتقاسمه بإنصاف المنتخب بالاقتراع العام والجهاز التنفيذي الضامن للمرحلة الانتقالية والمعين من قبل جمعيات المواطنة المثبتة من إطار المقاومة الشعبية التي ستستمر إلى أن توقف الامبريالية الخارجية عنفها ضد الجزائر، والى يتم التحضير الجدي لانتخاب جمعية تأسيسية (إسلامية، غير إسلامية، مختلطة) لكن متحررة من خطر التدخل الأجنبي.

مرحلة انتقالية تتخذ خلالها الإجراءات العاجلة مثل إصلاح جهاز الشرطة والأجهزة الأمنية وتضمن استقلالية العدالة ولا مركزية فعلية للتراب الوطني والسلطات. تتولى الحكم الراشد للاقتصاد والأوضاع العامة لسياسيات الهيكلية والبطالة والتربية والثقافة والطاقة والجيش والتجارة والنقد والمالية الخارجية.

- إن المرحلة الانتقالية هي انفتاح على تجربة ديمقراطية تدعو إلى التفكير والبحث عن الحلول في الجذور التاريخية والحضارية الوطنية وفي التجارب الإنسانية الأخرى المفيدة. أنها تستند إلى الثقة بين المواطنين إلى دعم الشعب والى الكفاءات الوطنية التي تقدم الحلول الملائمة أكثر والناجعة أكثر للبعد التاريخي والإقليمي والاجتماعي والثقافي للجزائر. وهي في الوقت نفسه تحضير للمسؤولية وجواب على انتظارات ومواهب الأجيال الصاعدة. إنها مقاومة ضمن استمرارية روح ثورة نوفمبر المجيدة من أجل إتمام وتكريس التحرير الوطني للجزائر والجزائريين.

ما العمل عاجلا؟ التجنيد الشامل

1- يجب أن نبادر بعمل شفاف وعلني مع مختلف شرائح السكان: عمال سكان الأحياء الشعبية، طلاب مثقفون، جنود ضباط الصف ضباط الجيش، أعضاء الهيئات النظامية، مناضلو الأحزاب السياسية والجمعيات....

2- نتدخل بشأن الأوضاع الحالية الحرجة ونتابع تطورها في المستقبل

3- نبذل جهودا متواصلة ومضنية و.....لنتحرر من التسوية على طريقة واشنطن وما ينجر عنه من..... واستغلال الفقراء

4- سنندد وسنعارض الإرادة الإمبراطورية للحلف الأطلسي لتفتيت المنطقة إلى شبه دول طائفية قبلية وعرقية وعصائيات محاولة أن تحمل منها نظما تابعة يقودها قهرا نحو الشرق الأوسط الكبير كما تريده الولايات المتحدة أو سياسة حسن الجوار الأوروبية التي تشرف عليها فرنسا وبريطانيا العظمى. ينبغي لنا أن نبي بأنفسنا فضاءات الانعتاق لشعبنا المتحررة من كل هيمنة.

5- سنطارد المستعمرون الجدد، هؤلاء المفترسون الذين استولوا على ثرواتنا الوطنية. إن المساهمة في تفكيك هذا التنظيم المافيوي هي التزام لا مفر منه لكل جزائري، لأن الاستعمار يملك أنيابا تتمثل في الرشوة في الداخل والاعتداء الشرس من الخارج.

6- سننتفض من خلال جمعيات المواطنة حيثما انتظمت ضد الاستغلال وحروب الاستعمار الجديد والإمبراطورية واللامساواة.

7- سنوضح الأفكار والمواقف وسنبرز الروابط الموجودة بين دعاة الحرب في الداخل ضد جزء من السكان وبين من يقوم في الخارج بحروب ضد العديد من الشعوب الأخرى (أفغانستان، كوت ديفوار، ليبيا، فلسطين)